خسائر متباينة للمؤشرات الرئيسية

«بيان»: بيع قوي على الشركات القيادية في سوق الكويت.. الأسبوع الماضي

قال تقرير شركة بيان: انهى سوق الكويت للاوراق المالية تعاملات الأسبوع الماضي مسجلا خسائر متباينة لمؤشراته، وذلك على إثر ظهور اتجاه ببعي قوي، خاصة على الأسهم القيادية، وسيادة المضاربات السريعة وعمليات جني الأرباح على الطابع العام للتداولات.

وزاد: شهد الأسبوع الماضي احداثا هامة، جاء على راسها الخطاب السامي لسمو الأمير -حفظه الله- والذي صدر في نهاية الأسبوع الماضي، وطالب فيه إضافة إلى اشياء اخرى، بتغيير آلية الانتخاب، الأمر الذي ربما سيكون له انعكاس كبير على الوضع الداخلي بشكل عام، والوضع الاقتصادي بشكل خاص.

واضاف: من ناحية اخرى، فقد تصدر المشهد خلال الأسبوع الماضي، الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد، والتي هيمنت على ما سواها في التأثير على سوق الكويت للاوراق المالية، وهو التأثير الذي جاء سلبيا بشكل واضح وملموس، حيث اسفر بداية عن تراجع نشاط التداول سواء على صعيد كمية التداول او القيمة المتداولة، فضلاً عن سيادة التوجه البيعي والذي دفع بالمؤشرات الرئيسية للسوق لتسجيل تراجعات قوية نسبيا، مقارنة بادائها خلال الاسابيع الماضية.

واكمل: وعلى الصعيد الاقتصادي، توقع تقرير صادر عن شبكة الأمن والعلاقات الدولية للمعهد الاتحادي السويسري، نضوب المخزون العالمي للنفط خلال 47 عام اذا ما استمرت معدلات الاستهلاك الحالية. ولا شك ان نواقيس الخطر التي تدقها التقارير الدولية تكاثفت في الفترة الأخيرة وهي تكرر مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد للدخل القومي يتسم بكونه ناضبا ومتقلبا في سعره في ذات الوقت. الأمر الذي يعرض الاقتصاد القومي والميزانية العامة للدولة إلى تقلبات ومخاطر قد لا تحمد عقباها على المدين المتوسط والبعيد، وبالتالي اصبح لزاما علينا اليوم قبل الغد أن نعيد النظر في هذه السياسة التي طالبنا، وطالب آخرون غيرنا، كثيرا بتغييرها لتنويع مصادر الدخل، ودعم القطاع الخاص من خلال طرح الكثير من المشاريع الإنتاجية في خطة التنمية، وتقليل حجم العمالة الحكومية، وتخفيض حجم البيروقراطية الحكومية المكلفة والمعرقلة لتطور البلاد.

واستطرد: وسجل سوق الكويت للاوراق المالية خسائر متباينة لمؤشراته الثلاثة، على إثر تراجعات قوية شهدها خلال الأسبوع الماضي، وكان السبب الرئيسي لها هو الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد، والتي ألقت بظلال سلبية واضحة على السوق حيث نشط الاتجاه البيعي مسببا خسائر كبيرة للمؤشرات، هذا واتسمت التداولات في السوق بعودة التركيز مجدداً على الأسهم الصغيرة فيما تراجعت التعاملات على الأسهم القيادية، وقد اتسمت التداولات على الأسهم الصغيرة بالطابع المضاربي السريع مما نتج عنه تذبذب ملموس لمؤشرات السوق.

وقال: على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي إلى 1.65 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 1.62 في المئة. في حين وصلت نسبة خسارة مؤشر كويت 15 إلى 1.20 في المئة، مقارنة مع مستوى افتتاحه يوم تطبيق نظام التداول الجديد في السوق.

ومضى: وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5.909.91 نقاط، مسجلا انخفاضا نسبته 0.99 في المئة عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني خسارة بنسبة بلغت 1.04 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 412.18 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 988 نقطة، متراجعا بنسبة 1.20 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 22.60 في المئة ليصل إلى 24.49 مليون د.ك.. في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 35.44 في المئة، ليبلغ 298.31 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

وتابع: نمت ثلاث من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي، وقد تصدر قطاع المواد الأساسية لائحة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث اغلق مؤشره عند 984.43 نقطة، مسجلا نموا بنسبة 4.08 في المئة، تبعه قطاع النفط والغاز الذي انهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلا ارتفاعا نسبته 1.27 في المئة، مغلقا عند مستوى 943.31 نقطة. هذا وكان قطاع السلع الاستهلاكية هو الاقل نموا في الاسبوع الماضي، حيث اقفل مؤشره عند 1.000.02 نقطة، مسجلا ارتفاعا بنسبة 0.28 في المئة.

من جهة أخرى، بلغت نسبة تراجع مؤشر قطاع التكنولوجيا، والذي كان الأكثر تراجعاً في الاسبوع الماضي، إلى 4.50 في المئة حين اغلق عند مستوى 890.22 نقطة. في حين كان قطاع الخدمات الإستهلاكية هو الأقل تراجعا بعد ان وصلت نسبة انخفاض مؤشره إلى 0.27 في المئة، حيث انهى تعاملات الاسبوع عند مستوى 906.26 نقاط.

تداولات القطاعات

وتابع شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 737.33 مليون سهم شكلت 49.43 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 28.52 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 425.32 مليون سهم للقطاع. المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 9.10 في المئة، بعد أن وصلت إلى 135.66 مليون سهم.

وختم: أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 33.14 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 40.58 مليون د.ك.. وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.08 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 30.71 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.91 في المئة، وذلك بعد أن بلغت 28.04 مليون دينار.

مبنى بورصة الكويت.

■ الأحداث السياسية أثرت سلباً على مجريات التداول

■ تراجعات قوية على صعيد كمية التداول أوالسيولة

■ عودة التركيز مجدداً على الأسهم الرخيصة

■ المضاربات أدت إلى حالة تذبذب ملموس لمؤشرات السوق

نفذت برنامجها الاستثماري بـ 386 مليار دولار

السعودية: الغلاء المعيشي يرتفع بنسبة 3 في المئة عن 2011

الرياض، - «CNN»: أشارت الأرقام الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة بالمملكة العربية السعودية أن مستوى الغلاء المعيشي في البلاد ارتفع بنسبة 3.6 في المئة لأواخر شهر سبتمبر الماضي مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وجاء في التقرير الذي نشر على وكالة الأنباء السعودية «واس» أن ذلك ارتفاع مؤشر الغلاء المعيشي يعود على الارتفاع الذي شهده 11 بنداً من البنود لمؤشر التكلفة المعيشية، وهي مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه التي ارتفعت بنسبة 7.2 في المئة ومجموعة الأطعمة والمشروبات بنسبة ارتفاع بلغت 4 في المئة ومجموعة التعليم والترويح بنسبة 3.7 في المئة.

وبين التقرير أن الارتفاع طال أيضا مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 3.1 في المئة ومجموعة الاثاث المنزلي بنسبة 2.9 في المئة ومجموعة النقل والاتصالات بنسبة 1.8 في المئة، في الوقت الذي سجلت فيه مجموعة السلع والخدمات الأخرى ارتفاعا طفيفا نسبته 0.4 في المئة.

وبينت الأرقام أن الارتفاعات طالت أيضا فئة التبغ الذي شهد ارتفاعا هو الأعلى مقارنة مع باقي الفئات خلال شهر سبتمبر الماضي بنسبة 8.3 في المئة، وارتفاع النقل بنسبة 6.4 في المئة والمطاعم والفنادق بنسبة 5.8 في المئة بالإضافة إلى الملابس والأحذية التي ارتفعت بنسبة 5 في المئة.

وأشار التقرير الى أن بعض المجموعات لم تشهد تغييرا يذكر حيث راوحت مجموعة الرعاية الطبية عند مستوى أسعارها السابقة للعام 2011.

على صعيد آخر، يواصل الاقتصاد السعودي نموه القوي، بفضل متانة القطاع النفطي والتحفيز الحكومي الضخم، ليحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بواقع 5.7 في المئة بالأسعار الثابتة في العام 2012.

وتشير البيانات الأولية بحسب بيانات مصرفية إلى أن القطاع غير النفطي قد حقق نموا بواقع 7.5 في المئة في العام 2011. وإذا ما تحققت هذه النسبة فعليا، فإن هذا الأداء سيكون بين الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال فترة ما بعد الأزمة المالية.

وعلى الرغم من أن النمو قد يتباطأ قليلا في العام 2012 مع تلاشي آثار إجراءات التحفيز الاستثنائية التي اتخذت في العام 2011، فإن مختلف مقاييس نشاط القطاع الخاص تشير إلى أن الاقتصاد يتمتع بزخم كبير، إلا أن استمرار النمو بوتيرة قوية سيكون صعبا من دون إصلاحات هيكلية إضافية.

ولاحظ التقرير المصرفي أن إنتاج النفط الخام بلغ 9.9 ملايين برميل يوميا في شهر مايو، وهو الأعلى في الفترة الأخيرة، مرتفعا بواقع 7 في المئة عن متوسطه في العام الماضي، وفي حال لم يحدث انخفاض حاد في أسعار النفط، فمن المرجح أن تحافظ السعودية على مستويات الإنتاج المرتفعة، حيث تسعى لسد النقص في المخزون العالمي ودعم الاقتصاد العالمي.

وتوقع بنك الكويت الوطني أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي النفطي نموا قويا أيضا بواقع 5 في المئة هذا العام، وأن يستقر في العام 2013.

وفي المقابل، رفع التقرير توقعاته للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 5 في المئة إلى 6 في المئة في ضوء الزخم الواضح الذي يتمتع به الاقتصاد السعودي.

وتشير بيانات أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع إلى استمرار ازدهار القطاع الاستهلاكي بعد الزيادة التي شهدتها مستويات الدخل في العام 2011. وتحسن ظروف الائتمان المصرفي.. وفي الوقت نفسه فإن الحكومة قد نفذت حتى الآن نصف برنامجها الاستثماري الضخم الذي تبلغ قيمته 386 مليار دولار، والذي يشمل الفترة 2010 – 2014.

كما بلغت نسبة الاستثمار الثابت غير النفطي 31 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام 2011، وهو ما يفوق بشكل ملحوظ المتوسط التاريخي، ومن المتوقع أن تصمد هذه العوامل الداخلية في وجه الاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

ويتوقع التقرير أن يستقر معدل التضخم قريبا من 5 في المئة هذا العام والعام المقبل، إلا أنه سيختلف بين قطاع وآخر، ومن المتوقع أن يستقر معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية أو حتى أن ينخفض، بينما يتوقع أن يبدأ برنامج الحكومة لبناء المساكن في تخفيف الضغوط التضخمية في سوق الإيجارات. ومن الممكن أن يرتفع التضخم في القطاعات الحيوية الأخرى، مثل الملابس والأثاث والنقل، وعلى الرغم من احتمالات ارتفاع التضخم الناجمة عن الأداء القوي للاقتصاد، رأى البنك أن السلطات في السعودية تضع في الأولوية سياسات تحفيز النمو، بدلا من سياسات مكافحة التضخم خلال العامين المقبلين.

العملة السعودية

الاتصالات السعودية ترفع طاقتها الاستيعابية لأكثر من 26 مليون مستخدم لخدمة الحجاج

الرياض: ضمن استعداداتها المتواصلة لخدمة ضيوف الرحمن، رفعت الاتصالات السعودية الطاقة الاستيعابية لشبكات الجوال في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة والمدينة المنورة في موسم حج هذا العام 1433هـ، لتخدم أكثر من 26 مليون مستخدم لخدمات الجوال، حيث قامت بإضافة عدد كبير من الأبراج الثابتة، إضافة لجهودها القائمة على تطوير تقنيات الشبكة وتوسعة قنواتها لتحسين جودتها وزيادة سعاتها بنسبة 60 في المئة عن العام الماضي، وتدعيم الشبكة بمحطات متحركة مجهزة بسعات وسرعات عالية لخدمة الطرق ومسارات المشاة التي يتعذر خدمتها من خلال المواقع الدائمة.

كما زادت الاتصالات السعودية من سعة التغطية للمحطات القاعدية الداخلية والخارجية التي تخدم كامل مسار قطار المشاعر الممتد من منى إلى عرفات، مروراً بمزدلفة وزيادة سعة الشبكة في منطقة المسار تلبية للكثافة البشرية أثناء انتقال الحجاج بين المشاعر ومواكبة بذلك التشغيل الكامل للقطار لخدمة ضيوف الرحمن، واضافة خصائص جديدة للمحطات الداخلية والخارجية، لتضمن بذلك عدم تأثر الشبكة من حركة القطار السريعة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على جودة الخدمة المقدمة لضيوف الرحمن، ولضمان استمرارية الخدمات وجودتها، وضعت الاتصالات السعودية، خططا تشغيلية ووقائية لتقديم الحلول الآمنة لتفادي انقطاع الخدمة أو تدني مستواها، وفق خطط الطوارئ والميدانية المعتمدة ومتابعة أعمال الصيانة وخطط استعادة الخدمة، من خلال متابعة استعدادات غرف الطوارئ وفرق العمل الميدانية وتمركزها الجغرافي لتلبية الانتقال السريع عند الحاجة.

شعار الاتصالات السعودية

125 ألف غرفة تستقبل ضيوف بيت الله الحرام في مكة المكرمة

مكة المكرمة: تستقبل أكثر من 125 الف غرفة في مكة المكرمة حجاج بيت الله الحرام هذا العام، بزيادة تتجاوز 20 في المئة عن العالم الماضي، بعد افتتاح عدد من الفنادق الجديدة في العاصمة المقدسة. وتوقع المدير التنفيذي لفرع الهيئة العامة للسياحة والآثار بمكة المكرمة عبدالله السواط أن تسهم مرافق الإيواء السياحي خلال الأعوام القادمة في إسكان أعداد كبيرة من ضيوف بيت الله الحرام، بعد استكمال عدد من المشاريع الكبيرة، لافتا إلى أن المباني التي تم إزالتها بالمنطقة المركزية لم تؤثر على العرض، حيث إنها صغيرة وقديمة.

تقرير: أسعار النفط تراجعت متأثرة بتجدد المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي

الكويت - «كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص ان اسعار النفط في الاسواق العالمية تراجعت خلال الاسبوع الماضي متأثرة بتجدد المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي وتوقعات باستئناف تشغيل خط أنابيب ينقل النفط الخام الكندي إلى الولايات المتحدة في الموعد المقرر.

واوضح التقرير الاسبوعي لـ «المجموعة الدولية للوساطة المالية» في رصده لحركة أسواق المال العالمية اليوم ان العقود الآجلة للخام الأمريكي والعقود الآجلة لخام القياس الأوروبي ايضا تراجعت أكثر من 2 في المئة يوم الجمعة.

واشار الى ان الخام الأمريكي الخفيف تسليم نوفمبر هبط 2.05 دولار أو 2.23 في المئة ليسجل عند التسوية الى 90.05 دولارا للبرميل بعد تداوله في نطاق بين 89.83 دولارا و93.05 دولارا وخلال الأسبوع بأكمله تراجع الخام الأمريكي 1.81 دولار أو 1.9 في المئة.

ولفت الى ان سعر خام برنت تسليم ديسمبر انخفض 2.28 دولار أو 2.02 في المئة ليسجل عند التسوية 110.14 دولارات للبرميل بعد تداوله في نطاق بين 110.05 و 113.027 دولارا وخلال الأسبوع بأكمله تراجع برنت 4048 دولارا أو 3.9 في المئة.

وحول اسعار الذهب في الاسواق العالمية قال التقرير ان سعر الذهب تراجع 1 في المئة يوم أمس الجمعة مواصلا خسائره مع هبوط الأسهم الأمريكية وتزايد القلق بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية مما أضر بجاذبية المعدن النفيس كأداة للتحوط من التضخم.

واوضح ان سعر الذهب في السوق الفورية انخفض 1 في المئة إلى 1723.09 دولارا للأوقية «الأونصة» وكان قد سجل في وقت سابق 1721.08 دولارا وهو أدنى سعر منذ 13 سبتمبر.

ولفت الى ان الأسهم الأمريكية أغلقت الاسبوع الماضي في أسوأ يوم لها منذ أواخر يونيو بعد أن أضافت شركتان قياديتان هما جنرال إليكتريك وماكدونالدز إلى سلسلة النتائج الفصلية المخيبة للآمال.

النفط يتراجع